التدخل الخارجي واثره في بناء الشرعية للنظم العربية
External intervention and its impact in building the legitimacy of the Arab regimes

م.د عمار سعدون سلمان البدري
الجامعة التقنية الوسطى/ بغداد
Ammartt76@yahoo.com

المستخلص

بالرغم من التغييرات الديمقراطية التي شهدتها النظم العربية المتسلطة، الا ان التغيير السياسي لهذه النظم وتعزيز بناء الشرعية لها لم يكن بالمستطاع بدون تدخل خارجي، وذلك لتسلط هذه الانظمة واتباعها وسائل قسرية في قمع اي محاولة او مطالبة لاي شكل من اشكال الحريات، لذلك فان هذه الدراسة تهدف الى التحقيق من فرضية مفادها ان هناك علاقة وثيقة بين التدخل الخارجي وتعزيز بناء الشرعية للنظم العربية. استخدمت هذه الدراسة عدة مناهج بغية التطرق والإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع مثل المنهج التاريخي والمنهج التحليلي. تظهر نتائج الدراسة أن التدخل الخارجي سواء كان اقليمياً او دولياً اتخذ صوراً واشكالاً متعددة منها على سبيل المثال ضغوط خارجية، تضليل اعلامي، دعم مالي، تدخل عسكري، وحصار اقتصادي وهذا التدخل الخارجي مارس تاثير واضح على بناء شرعية النظم السياسية ذات البنيان الهش، وابرز هذه التاثيرات هو التاثير الامريكي والاسرائيلي اضافة الى التاثير الاقليمي لدول الجوار متمثلاً بتركيا وايران .

Abstract

Although the democratic changes witnessed by the authoritarian Arab regimes. However, the political change of these regimes and the promotion of building legitimization for them could not have been possible without external interference , because these regimes impose and use coercive means to suppress any attempt or claim any form of freedom, Therefore, the general aim of this study is to investigate the hypothesis that there is a close relationship between external intervention and strengthen the legitimacy of the Arab regimes. This study used several approaches to compatibility and familiarity with all relevant aspects such as the historical approach and analytical approach . The findings of the study show that the external intervention, whether regional or international, took many forms, such as external pressures, media misinformation, financial support, military intervention, economic blockade, and intervention has a clear impact on building the legitimacy of fragile political systems, the most important of these influences is the American and Israeli influence In addition to the regional impact of neighboring countries represented by Turkey and Iran.

المقدمة

تعاني النظم العربية من ازمة حكم لازمت سياق تطورها السياسي منذ استقلالها، فالنظم العربية خلال العقود الثلاثة المنصرمة لم تُسْعَى بعد استقرارها إلى تعزيز شرعيتها باليات ديموقراطية تكفل الرقي بمستويات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإنما تكتفي بتعزيز سلطتها من خلال سيطرتها على كافة مفاصل القوة في البلدان التي تحكمها، وهو ما يمهد لزعزعة تلك الشرعية وفق التحديات الدولية والإقليمية والمحلية الراهنة.

وبالرغم من كل محاولات التغيير والتحديث والديمقراطية التي شهدتها النظم العربية وحاولت ادخالها على بنيتها السياسية، الا انها عجزت عن الوصول الى الحد الادنى من الشرعية وذلك لكونها جاءت بمحاولات جزئية او شكلية لم تمس جوهر المشكلة وابعادها الحقيقية.

ان ازمة الحكم الظاهرة على الحياة السياسية للنظم العربية وان كانت مستجدة في نظم الحكم الجمهورية، الا ان هذا لا يعني ان انظمة الحكم الملكية تستند في وجودها الى الشرعية الدستورية، وان ازمة الحكم هذه جاءت وليدة التظافر من جملة من الاسباب والعوامل ابرزها غياب الحريات السياسية، والتداول السلمي للسلطة، وسعي بعض الانظمة السياسة وخاصة الجمهورية منها الى مبدأ التوريث في الحكم، ولما كان التغيير السياسي لهذه النظم لم يكن بالمستطاع وذلك لتسلط هذه الانظمة واتباعها لوسائل قسرية في قمع اي محاولة او مطالبة لاي شكل من اشكال الحريات او حتى لابداء الرأي، وهنا جاءت الحاجة الى التدخل الخارجي ليعزز من بناء الشرعية لهذه النظم السياسية.

المبحث الاول
منهجية البحث

اولا:اشكالية البحث

ان مفهوم الشرعية يثير جدلاً فقهياً وفكرياً واسعاً، اذ ان وجهات النظر المقدمة في اطار مختلف الاختصاصات والميادين المعرفية تظهر اختلافات واضحة حول هذا المفهوم مع ان الجميع يتفق في ان فكرة الشرعية تتعلق بالدرجة الاولى بحق الحكم وممارسة السلطة، ومع ذلك فان هذا الاتفاق نسبي لان موضوع الشرعية معقد جداً، ويحتل وضعا متناقضاً في الفكر السياسي والقانوني المعاصر. فمن جهة من المتفق عليه ان الشرعية ضرورية وجوهرية في صيرورة الحياة السياسية ولذلك فهي تؤخذ بالاعتبار من قبل جميع التحليلات التي تصف الشرعية وتحليلها. ولكن من جهة اخرى ان الدراسات البحثية تتفادى دراسة اشكالية الشرعية على الرغم من انه يسهم في تبيان المعنى والدلالات الحقيقية لمفهوم الشرعية وتفسير وضعه المتناقض في ميدان الدراسات السياسية والقانونية المعاصرة. ان الشرعية التي يقر بها افراد مجتمع معين تنجم عن اعتقاد وليس عن عقلانية، وفكرة الشرعية تعبر عن ركيزة كل مجتمع سياسي كما تشكل جزءاً من المجموعة المفاهيمية التي تسمح بتحليل السياسة والتفكير بموضوعاتها.

ثانيا: اهمية البحث

تاتي اهمية البحث من ان مصدر الشرعية السياسية وتحليل انماطها هو احد ابرز معايير تصنيف النظم السياسية، وان هنالك علاقة وثيقة بين شرعية السلطة ومشاريعها من جهة والاستقرار السياسي من جهة اخرى. وذلك لان هذا الاستقرار يتوقف على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ودرجة المأسسة والتي تعني اقامة سلطة سياسية ونظام قانوني مبني على اساس تكريس ضمانات قانونية شكلية لقيام الدولة القانونية، بمعنى اخر تحقيق الشروعية التي ترتكز بدورها على الالتزام بالاهداف العليا والقيم الاساسية للمجتمع وصولاً الى تحقيق الاطار الشرعي للسلطة السياسية.

ثالثا:فرضية البحث

حاولت هذه الدراسة التحقيق من فرضيات محددة مفادها ان ازمة الحكم الذي تعاني منه اغلبية النظم العربية تأتي نتيجة لفقدانها الشرعية السياسية لوجودها واستمرارها في الحكم، وسواء اكانت هذه النظم جمهورية ام ملكية فانها تشترك في ان وجودها لا يتفق مع شرعيتها وانها جاءت خلافاً لادارة شعوبها. والفرضية الثانية مفادها ان هناك علاقة وثيقة بين التدخل الخارجي وتعزيز بناء الشرعية للنظم العربية.

رابعا: منهجية البحث

لأغراض التحقق من فرضيات البحث، ومن اجل الوصول إلى الاستنتاجات الختامية للدراسة، وللإحاطة بكل مقومات وتأثيرات التدخل الخارجي في بناء الشرعية للنظم العربية، فأن الدراسة قد ركنت إلى الاعتماد على عدة مناهج بغية التطرق والإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع كمايلي: المنهج التاريخي، حيث إتبعت الدراسة هذا المنهج من أجل التطرق إلى جميع الأفكار ذات الصلة بموضوع الدراسة من خلال التتبع الزمني والتاريخي مرورا بجميع المراحل التي تطورت من خلالها هذا الموضوع، وصولا بذلك إلى الفكرة التي تبلوردور التدخل الخارجي في بناء شرعية النظم العربية. كما اتبعت الدراسة ايضا المنهج التحليلي من اجل تحليل الازمات ذات الصلة بموضوع الشرعية للنظم العربية، وكذلك تحليل تاثير اشكال التدخل الخارجي على الشرعية السياسية للنظم العربية وكذلك موقف القانون الدولي من نماذج التدخلات في الباب الثاني لهذه الدراسة.

المبحث الثاني
التأطير النظري لمفهوم الشرعية

المطلب الاول: مفهوم الشرعية

الشرعية لغويا تفيد الطريق المستقيم أو ما شرعه الله لعباده، كما تفيد النصية أو القانونية أي وجود نص قانوني يلزم إتباعه، بمعنى أن المشرع القانوني هو المنوط به تحديد النموذج الأصلي ([1]). والشرعية اصطلاحا هي سيطرة القانون وإعلان علوه وسموه، ونبذ التحكم، ورفض مبدأ إعفاء السلطة من الخضوع للقانون([1]) .على الرغم من تعدد التعاريف التي تتناول مفهوم الشرعية، إلا أنها في معظمها تتناولها بالربط والتوافق ما بين الحكومة والمجتمع، فينظر البعض الى ان مفهوم الشرعية (legitimacy) احد المفاهيم الاساسية في علم السياسة باعتبارها الرضا والقبول العام للنظام السياسي كونها موافقة الشعب الخاضع لسلطة معينة على ممارسة هذه السلطة لمهامها في مقابل تقديم الطاعة لها ([2]). وعلى هذا الاساس يتشكل مبدأي القبول والطاعة كأساس الشرعية لاي نظام ومهما تمتع هذا النظام السياسي بالقوة والسلطة فانه دون رضا شعبي بدرجة مقبولة يعتبر قوة او سلطة استبدادية من دون اي مسوغ، ولذلك فان اي سلطة ومهما كانت قوتها ودرجة استبدادها بحاجة الى قبول وطني ورضا شعبي من كافة الشرائح الاجتماعية مع التركيز على الفئات الاجتماعية الاكثر تأثيراً. ان الشرعية هاجس ملازم

([1])"السيد أبو عيطة ، الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق ، الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية,٢٠١٣ ,ص٤٥" .

([1])"عاطف علي علي الصالحي، مشروعية التدخل الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، الطبعة الاولى ,القاهرة : دار النهضة العربية، ٢٠١١ ، ص١٣." "

([2]) "فيصل محمد الحمد ، الشرعية السياسية في حقبة الثورة العربية : ازمات وحلول . نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)www.ommanparty.com "

لاي حاكم سياسي لكونها القوة التي يستند عليها النظام مقابل خصومة الاخرين، وقد تستند المعارضة في مواجهتها للسلطة الحاكمة على نفي شرعيتها او حتى التشكيك بشرعيتها او الانتقاص منها، وكلما ظهرت الاضطرابات وعاشت البلاد في اضرابات ومظاهرات واعتصامات او دعوات للانفصال والتحرر او مطالبتهم بالتقسيم الفدرالي او الكونفدرالي كلما تأثرت سلباً شرعية النظام وفقد جزءاً من طاعة مواطنيه وربما يصل الامر لرفضهم له وفي نهاية الامر قد تتمكن المعارضة من تغيير النظام الحاكم، وعلى النقيض من ذلك كلما استقرت البلاد اقتصادياً وامنياً واجتماعياً كلما تتمتع النظام السياسي بالشرعية. ومفهوم الشرعية هذا يتقابل مع مفهوم البيعة في التراث العربي الاسلامي، فالبيعة كما يقول ابن خلدون "هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد اميره على انه يسلم له النظر في أمر نفسه وبأمورالمسلمين لا ينازعه في شئ من ذلك وبطبيعة فيما يكلفه به من الامر على النشاط والحركة، وكانوا اذا بايعو الامير وعقدوا عهده جعلوا ايديهم في يده تأكيداً للعهد"([4]) .

الباحثون المعاصرون المهتمون لمسألة الشرعية يعودون في تعريفهم الى عالم الاجتماع الالماني الكبير "ماكس وبير"، الذي حدد انواعاً ثلاثة مثالية للشرعية منها ([5]) :-

الاول:- يقوم على التراث والتقاليد

الثاني:- يقوم على الزعامة الكارزمية

الثالث:- يقوم على العقلانية – القانونية.

من جانب اخر هناك من يضيف مفاهيم أخرى لشرعية السلطة السياسية وهي:

١. **الشرعية الثورية:** مصطلح الثورة من الناحية اللغوية مشتق من الفعل الثلاثي ثار، وهو يأتي بمعنى ثارت فتنة ويأتي بمعنى ارتفع، كما أنه بمعنى ظهر، وعليه فإن الثورة لغة تعني الهيجان والوثب تعبيرا عن عدم الرضى، فالثورة تعد من أبرز مظاهر التعبير عن الرأي العام الساخط للسلطة الحاكمة المستبدة وكذا مظهر أساسي من خلاله يمكن قياس قوة الرأي العام وقدرته على إحداث التغيير عليه. ففي ظل التغير ات والتحولات التي يشهدها العالم بصفة عامة والمنطقة العربية بصفة خاصة موجة من التغيير والثورة أو بما يسمى "بالربيع العربي"، والتحركات التي تشهدها المنطقة

٢. من أجل الاطاحة بالانظمة الاستبدادية، الانتقال إلى أنظمة حكم ديمقراطية تراعي ضمن أولوياتها تطلعات الشعب وتحقيق اختياراته([6]).

٣. **الشرعية الديمقراطية:** بمعنى أن سلطة الحاكم لا تكون شرعية الا إذا خولت لهم من قبل المحكومين، ويميز من جانبه بين أن تكون السلطة شرعية أو كونها مشروعة.

٤. **الشرعية الثيوقراطية:** وهذا النوع من الشرعية المنطلقة من سيادة الاعتقاد في فترة من الفترات بأن الله هو مصدر السلطة ولذلك يجب طاعته([7]) .

٥. **الشرعية الدستورية:** أي أن تكون مبادرات الحكم قابلة للتوقع لانها مشروطة في أصولها ونتائجها ، بشبكة وجملة من القوانين المتفق عليها، أي أن النظام السياسي يعتمد على الديمقراطية والمشاركة في طريقة الحكم، وهذا ما يؤدي إلى فعالية مؤسساته السياسية وهذا ما ينعكس كذلك على العملية السياسية في حد ذاتها ([8]).

المطلب الثاني
نظريات نشوء الشرعية

من المعروف بان الدولة تتمتع بسلطة سياسية، وتتمثل هذه السلطة بوجود حكام يصدرون اوامر ونواهي بأسم الدولة، ويتعين على الافراد اطاعة الحاكمين وذلك بتنفيذ الاوامر واجتناب النواهي والذي ولفت الانتباه اليه هو البحث عن اساس شرعية سلطة الدولة حيث تناولته نظريات عديدة وهذه النظريات هي:-

---

([4]) "خميس حزام والي . اشكالية الشرعية للانظمة السياسية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة اطروحات الدكتوراه، الطبعة الاولى،٢٠٠٣".

([5]) "غسان سلامة ، نحو عقد اجتماعي عربي جديد : بحث في الشرعية الدستورية ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى ،١٩٨٧، ص١٤".

([6]) "ثامر كامل محمد الخزرجي" ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، الاردن : دار المجدلاوي للنشر،٢٠٠٤ ،ص ١٧٨".

([8]) " محمد زاهي بشير المغيربي، الديموقراطية والإصلاح السياسي : مراجعة عامة للأدبيات ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ندوة الديموقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، ٢٠٠٥/١٠/٩،نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) "
www.arabenewal.com"

اولاً:- نظرية الاساس المقدس للسلطة: اي النظريات الدينية او الثيوقراطية، ولقد اخذت هذه النظريات اشكالاً عديدة تتمثل في ([٩]):-

أ- **نظرية الطبيعة الالهية للحاكم:** حيث تقوم هذه النظرية على اساس ان الحاكم ذو طبيعة الهية، فهو لم يكن مختاراً من قبل الاله بل انه هو الاله نفسه ونتيجة لذلك فان الحاكم يتمتع بسلطة مطلقة تنصب على اقليم الدولة ومن عليه، ذلك لان الدولة وحاكم الدولة يعتبران مقدسان ولا يجوز المساس بها، وبذلك تؤدي هذه النظرية الى التسليم للحاكم بالسلطان المطلق الذي لاتقيده قيود ولا تترتب عليه اية مسؤولية امام الشعوب.

ب- **نظرية الحق الالهي المباشر:** وتسمى ايضا بنظرية التفويض الالهي، والتي جاءت في مرحلة لاحقة للنظرية الالهية للحاكم، حيث لم يبق الحاكم الها او من طبيعة الهية، وانما يستمد سلطته من الله مباشرة فالحاكم يختاره الله ويودعه السلطة ومن ثم فهو يحكم بمقتضى الحق الالهي المباشر.

ت- **نظرية الحق الالهي غير المباشر:** وتسمى ايضاً بنظرية العناية الالهية والتي ظهرت في العصور الوسطى، وهذه الفكرة الجديدة مفادها ان الله لا يختار الحاكم اختياراً مباشراً وانما يرشد الشعب الى الطريق الذي يؤدي الى اختيار حاكم معين، وبهذا يكون الحاكم قد تولى السلطة عن طريق الشعب بتوجيه من الادارة الالهية، اي بمقتضى الحق الالهي غير المباشر. وبالرغم من كل هذا تتفق هذه النظرية وغيرها من النظريات الثيوقراطية على ان السلطة من عند الله وان كانت تفترق عنها اذ تجعل اختيار الحاكم من قبل الشعب، ولكن الحاكم الذي يمارس السلطة الالهية يستطيع ان يستبد بها، اذ انه يستمد سلطته من عند الله، فهو لا يكون مسؤولاً امام احد غير الله.

ثانياً: نظريات المصدر الشعبي للسلطة

ان السلطة تجد مصدرها في الشعب الذي يمنحها للحكام، حيث ان الشعب يضع حدوداً وحواجز تحول دون تحول سلطة الدولة الى سلطة مطلقة، واهم هذه النظريات هي:-

١. **نظرية سيادة الامة**

ان السيادة وفق هذه النظرية هي بيد الامة، والامة هي شخصية قانونية مستقلة عن المواطنين الذين تتكون منهم، ولكن يمثل الامة كشخص معنوي فئة من المواطنين ذات صفات محددة. ولذلك فان الامة لا تعبر عن ارادة المواطنين في الحاضر فقط وانما يدخل في تكوينها اعراف وقيم وصفات الماضي والمستقبل، ويترتب على هذا بان الاقتراع ليس شاملاً لكل بالغي سن الرشد السياسي وانما يكون مقيداً بالمواطنين الذين تتوفر فيهم شروط تتعلق بالعلم والثروة والذين يستطيعون القيام بمسؤوليات اجتماعية، وبناءا على ذلك يصبح هذا الاقتراع ليس حقاً بل وظيفة يؤدونها باسم الامة ولصالحها، وهذه الوظيفة تصبح واجباً([١٠]).

٢. **نظرية السيادة الشعبية**

وفق هذه النظرية، تعتبر السلطة ملكاً لجميع افراد الشعب السياسي ولذلك تختلف هذه النظرية عن سابقتها حيث لا تعتبر الامة وحدة مجردة مستقلة عن الافراد وتخصها بالسيادة ومن ثم سلطة الدولة حق لكل الافراد البالغي سن الرشد السياسي في ممارسة هذه السلطة سواء اكان ذلك بصورة مباشرة عن طريق الاستفتاء او غير مباشرة عن طريق ممثليه المنتخبين، ولذلك ترفض نظرية السيادة الشعبية الاراء التي جاءت بها نظرية السيادة ولا تقر بوضع الامة فوق المواطنين بل تعتبر كل السلطة ملكاً لكل الشعب السياسي، ونتيجة لذلك اخذت نظرية السيادة الشعبية بالاقتراع العام لجميع المواطنين دون تمييز حيث تعتبر كل فرد من افراد الشعب السياسي يملك جزءاً من سلطة الدولة، وبالتالي فان ذلك يجعل الانتخاب حقاً لكل المواطنين السياسين. ويمكن القول ان اعتبار الانتخاب حقاً اساسيا لكل مواطن فان ممارسته يكون عملاً اختيارياً لا يخضع الا لشروط السن والاهلية والتمتع بالحقوق المدنية، ولهذا يكون النواب وفق هذه النظرية هم وكلاء عن الشعب فيمكن محاسبتهم وابدالهم عن طريق الشعب السياسي وذلك عن طريق الاستفتاء ([١١]).

المطلب الثالث: مصادر الشرعية للنظم العربية

" ان مصدر الشرعية للانظمة السياسية العربية تعتمد على طبيعة كيانها الاجتماعي وطبيعة مجتمعاتها والتي تاتي نتيجة تراكم مجموعة من القيم والاعراف والتقاليد التاريخية والثقافية والنفسية والقبلية والجغرافية، فكل اقليم من اقليم الوطن العربي له طبيعته العقائدية والفكرية وهي مؤثرات اساسية لرسم الحالة السياسية في اي مجتمع من المجتمعات وهي تتوزع كالاتي:-

اولاً: الشرعية الوراثية

([٩]) "احسان حميد المفرجي ، كطران زغير نعمة ، رعد ناجي الجدة ، النظرية في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق،بغداد : دار الحكمة،١٩٩٠، ص"٥٢ .

([١٠]) سعيد بو الشعير ، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة : النظرية العامة للدولة والدستور ،الجزء الأول ،الطبعة الخامسة ،٢٠٠٥ ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،ص ٨٥- ٨٧.

([١١]) علي هادي حميدي الشكراوي، الشعب صاحب السيادة نظرية سيادة الشعب،جامعة بابل،كلية القانون،٢٠١١، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=7&lcid=24303

وهي عملية نقل السلطة من الاب الى احد افراد عائلته وذلك في حالة الوفاة او العجز ويكون النقل مدعوماً بالسلطة المادية والمعنوية. والتوريث السياسي شي طبيعي لمستبد يعتقد ان السلطة هي ملك خاص له ولافراد عائلته. ومن الطبيعي ان يكون هذا التوريث وخاصة في نظم الحكم الملكية او الدكتاتورية حيث يميل هذا المستبد لتوريث امارته او مملكته او سلطته الى احد اقربائه باعتبارهم السند القوي له في مقارعة خصومة وادارة شؤون الحكم ويستمر هذا التوريث حتى تستولي عليه اسرة اخرى او نظام سياسي اخر. وقد ساعد على استمرار هذه الأنظمة عدة عوامل منها على سبيل المثال الحماية الغربية لها، ووفرة الموارد النفطية وعوائدها المالية، والبنية الاجتماعية – الاقتصادية التقليدية (الهيكل القَيمي لمعظم السكان في تلك الأقطار هو هيكل مشّوق مع النظام الملكي، ولاسيما بشكله الأبوي (١٢). ان شرعية الوراثة ورغم انها قد مورست وتمارس في البلدان العربية كما في دول مجلس التعاون الخليجي والاردن والمغرب، الا انها ما كانت كافية كمبدأ اساسي للشرعية ولذلك غالباً ما كانت تدعم بمصدر اخر للشرعية كالاساس الديني او القبلي او الدستوري. ان نظم الحكم الخليجية هي اقطاعيات سياسية لتنظيم شؤون السلطة والثروة، وما الدولة الا اطاراً قانونياً مؤسسيا قائمة على مبدأين هما الاحتكار والتبعية حيث يتم احتكار الافكار والمعتقدات والقناعات في حدود ما تراه السلطات الحاكمة الخليجية. وتصاغ الهوية الوطنية الخليجية في حدود ما يراه النظام وانه لا وجود للشعب الخليجي دون الاسر الحاكمة، باختصار ان شرعية هذه الانظمة قامت على مصدرين هما العصبية (النظام القبلي) والدين والذي يعتبر شريكا في السلطة. ان نظام حكم الاسر الخليجية نظام عشائري عاش منذ ضعف الخلافة العثمانية وحتى بداية الثمانيات من القرن الماضي وفق هذا الفكر وكانت الدول قادرة نسبياً على القيام بواجباتها ضمن الدائرة العشائرية وكانت التغييرات الاجتماعية والتطورات العالمية اثرت بشكل سلبي في كفاءة النظام وقدراته الادارية على اداء وظائفه الاساسية(١٣) .

ثانياً: الانظمة الجمهورية

الكثير من الانظمة الجمهورية على سبيل المثال لبنان وسوريا وليبيا لا تستمد شرعيتها من مصدر تقليدي او من مصدر عقلاني، وهي لا تاخذ بالتعددية السياسية وانما تتم ممارسة السلطة من خلال جهة وطنية او لجان شعبية او حزب واحد وتوجد في بعضها برلمانات او مجالس تشريعية ولكنها في الغالب صورية وفي حدود ما تقرره النخب الحاكمة. ان جميع هذه الانظمة استندت في شرعيتها الى ايديولوجيا ثورية تمثل عقداً اجتماعياً صريحاً او ضمنياً بينها وبين الشعوب وتنادي ببناء مجتمع عصري تسوده العدالة والمساواة والحرية والحفاظ على الاستقلال وضرورة تحرير فلسطين وانجاز الوحدة العربية، وفي مرحلة المد القومي اكتسبت هذه الايديولوجيات الثورية مصداقية عالية لدى الجماهير العربية وشكلت اساساً متيناً لاخفاء الشرعية على الانظمة الحاكمة، حيث التفت الجماهير العربية حول هذه الانظمة ومنحتها التاييد والدعم، ولكن التغييرات الدولية والاخفاقات المتتالية وتبدد الاحلام بالوحدة العربية وتبعيتها جعل هذه الانظمة الجمهورية تفقد كثيراً من شرعيتها وفعاليتها (١١)

المطلب الرابع: ازمة الشرعية للنظم العربية

تشكو غالبية النظم العربية من فجوة متزايدة بين المجتمع والدولة تكاد تصل الى حد القطيعة بين الشعب والنخب الحاكمة، كما تعاني انظمة الحكم من ازمة شرعية متفاقمة تعود في جزء كبير منها الى اسباب هيكلية اجتماعية مرتبطة ببناء الدولة الحديثة. وبنية هذه الازمة تكاد تكون نفسها في العديد في البلاد العربية ولها ثلاثة ابعاد مترابطة ومتداخلة وهي:-

١. التراكمات التاريخية المتوازنة التي تنزع الى السلطوية الشاملة.
٢. التصورات المطلقة والبعد الايديولوجي الذي يتخذ قضية التراث محوراً رئيسياً لتفاعلاته.
٣. البعد المؤسسي الذي يلخص التناقضات التنظيمية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً في المجتمعات العربية، فقد تمركز التراث السياسي الاسلامي حول ظاهرة القيادة التي قامت على تقديس فكرة الزعامة التي تجب المؤسسات وتتجاوز الرقابة وتعلو على كل محاسبة (١٠).

بالاضافة الى ذلك، كان مصدر شرعية الحكم تقليدياً منذ انشاء الدولة العربية الاسلامية وكانت الرابطة بين الحكام ورعاياهم قبلية ودينية ولكن الهياكل الاجتماعية الاقتصادية التقليدية لهذه النظم قد تعرضت لتغييرات متواصلة بفعل الاختراق الغربي واتخذت اشكالاً محدثة مشوهة لم تشكل استجابة لنمو التكوينات الاجتماعية الجديدة مما ادى الى تعميق التناقضات والتشوهات الهيكلية، وهكذا ظهرت الدولة الحديثة في البلدان العربية نتيجة تراوج وتفاعل التطور الطبيعي مع الارث السلطاني

---

(١٢) عادل عامر،الانظمة الحاكمة وبناء الشرعية ،صحيفة المثقف،مؤسسة المثقف العربي ، العدد٤١٤٥، ٢٠١٨، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) http://www.almothaqaf.com/index.php?option=com_content&view

(١٣) سعد الدين ابراهيم وآخرون ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧ ، ص ٤١٨.

(١٤) ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧ ،ص ٨٢.

(١٥) أحمد ناصوري، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد ٢٤ -العدد الثاني،٢٠٠٨، ص ص٣٧٦- ٣٧٧ .

مع استعادة بعض القواعد والترتيبات والرموز الغربية والتي من شأنها وضع بعض القيود الشكلية على الحرية المطلقة للحكام، ومع ذلك تخلفت هذه النظم عن مسايرة العالم الديمقراطي وعدم التزامها بأسس الدولة الحديثة ومبدأ الشرعية ([١٦]).

تتسم الانظمة السياسية العربية وسلطتها السياسية بسمات جعلتها متمايزة تمايزاً يستحق الانتباه، وهذا مايمكن ان نفسره لظاهرة عدم الاستقرار السياسي وحالات الزلزال التي اصابتها وعانت منها، ويمكن اجمال هذه السمات بـ :-

١- غياب التداول السلمي للسلطة، اذ تعاني معظم انظمة الحكم العربية من غياب او تغيب ثقافة التداول السلمي للسلطة، والتربع على كرسي الحكم لا يقبل بغيره بديلاً الامر الذي ولد ازمة شرعية شملت انظمة الحكم والدولة.

٢- غياب القوى الوسطية بين الحاكم والمحكوم، فمعظم الانظمة السياسية العربية لجأت الى حزب الحكومة او حزب الرئيس وجعلته صبيلاً او الحلقة الوسطية الوحيدة في علاقة الحاكم بالمحكوم.

٣- التجاء معظم انظمة الحكم العربية الى الشرعية الثورية ولم تتخذ اية خطوة باتجاه الشرعية الدستورية ولهذا غابت المؤسسات وتشخيص السلطة.

٤- غياب المعارضة السياسية او تغييبها، فمعظم الانظمة العربية لجأت الى استخدام القوة المفرطة في التعامل مع معارضيها ولم تبحث عن اية حلول جدية في التعامل مع المعارضة ولجأت الى الاقصاء والابعاد سبيلاً للتخلص من المعارضة.

٥- خسارة النظام امكانية استمراره قاد بالنتيجة الى خسارة الشعب للدولة، بالمقابل غاب الامن وبحثاً عن الامن صار الاستعانة بالقوى الدولية بديلاً عن النظام وعن الوطن ([١٧]) .

ومع كل ما تقدم فان النظم السياسية العربية لجأت الى طمأنت القوى الدولية الخارجية او بعبارة ادق، الاستجابة للمتغيرات الخارجية ومطالبها ولا سيما فيما يتعلق بالاصلاحات السياسية والاقتصادية التي كانت في غالبيتها استجابة للخارج دون ان تراعي المطالب الداخلية. وعلى الرغم من صياغة مواد في دساتير الكثير من البلدان العربية تتعلق بالديمقراطية وحماية حقوق الانسان ولكنها لم يتم تفعيلها، وكل ما ارادته هذه النظم هو تكييف نفسها مع بيئة دولية رغبت باجراء التغيير وليس استجابة مجتمعية، وان ما حصل من تغييرات طمانت القوى الدولية ولكنها ابقت على غليان الشارع طيلة مدة الحكم والتسلط والاستبداد والتعسف في استخدام السلطة وانتشار البطالة وحالات الفقر والعوز في مجتمعات انفتح افرادها على الخارج وشعرت بالفارق، وهذا ما افقد هذه النظم شرعيتها المستندة الى الشعب حيث استمر الحكام يتغنون بالشرعية الثورية متناسين الشرعية الدستورية التي طالت معظم النظم السياسية العالمية. من ناحية اخرى نجد ان جميع البلدان العربية تعتمد ديمقراطية مشوهة مراوغة ومنقوصة لا تمت الى الحرية بصلة، واكثر المجتمعات العربية تعاني تفاوتاً حاداً بين الفقراء والاغنياء، وداخل هذا المشهد توجد الطبقة الوسطى العربية الحديثة بعض فئاتها تتحالف مع الطبقة الحاكمة لترتوي وتستفاد من هذا الوضع بينما تعاني اغلبيتها وباقي الطبقات العوز والحرمان ([١٨]) .

المبحث الثالث
تاثيرالتدخل الخارجي على شرعية الانظمة العربية

المطلب الاول : مفهوم التدخل الخارجي

عرفه الفقيه (Joseph Nay) التدخل الخارجي بمعناه الواسع بأنه " يشير إلى ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة، أما التدخل بمعناه الضيق للإشارة إلى التدخل بالقوة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى"، كما يتدرج التدخل من حيث ممارسة النفوذ متدرجا من أقل صورة إلى أعلاها ، وفق الشكل التالي([١٩]) .

([١٦]) عبد الله العروي ، مفهوم الدولة ، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٨١ ،ص ص ١٤٦-١٤٧ .

([١٧]) احمد موسى بدوي ، الطبقة الوسطى في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية العدد ٤١٢ ، ٢٠١٣ ، ص٧ .

([١٨]) احمد موسى بدوي ، مصدر سبق ذكره ، ص٧ .

([١٩]) أنظر جوزيف س.ناي، الإبن، المنازعات الدولية، ترجمة أحمد أمين الجمل، القاهرة :الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٧ ، ص١ .

الشكل رقم (١)
التدخل بالقوة في الشؤون الداخلية للدول من حيث ممارسة النفوذ

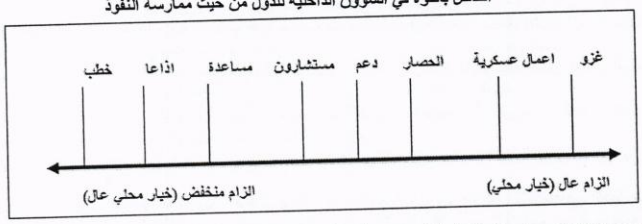

اما (Vincent) فقد عرف التدخل في كتابه (عدم التدخل والنظام العالمي)، "بكونه إجراء متخذ من قبل دولة أو مجموعة دول للتدخل عنوة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى...هو عمل يستهدف بنية السلطة في الدولة المستهدفة، لا نقسية، بالضرورة، كعمل قانوني أو غير قانوني، لكنه بالتأكيد يشكل خرقا للمبادئ المتعارف عليها دوليا "([٢٠]) .

ويصفه بعض لباحثين بأنه" :إقحام دولة لنفسها إقحاما إستباديا بحق أو بدون حق في الشؤون الخارجية أو الداخلية لدولة أخرى ، وبغرض تغيير الأوضاع القائمة فيها أو المحافظة عليها أو إرغامها على القيام بعمل معين أو الإمتناع عنه مستعملة في ذلك نفوذها أو سلطتها وما لديها من وسائل ضغط، وهو بهذا يمس الإستقلال الخارجي والسيادة الإقليمية والشخصية للدولة المعنية"([٢١]) .

المطلب الثاني: اشكال التدخل الخارجي

تغيرت طبيعة الصراعات في العالم بعد الحرب الباردة حيث شهدت انتقالاً من الصراعات الدولية الى زيادة كبيرة في نسبة الصراعات الداخلية. وانسجاماً مع ذلك وظف الغرب اليات جديدة يدار من خلالها الصراع بعد الحرب الباردة، هذه الاليات تتكامل جميعها باتجاه تفتيت الدولة القومية وتوظيف المشاكل القومية والاثنية التي لا تخلو اي دولة منها وعلى سبيل المثال يمكن استغلال حماية حقوق الاقليات او حماية حقوق الانسان او الاستفادة الديمقراطية كذرائع للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وجعلها كغطاء لتبرير عدوانها واخفاء الشرعية الدولية عليه، ومن ثم اصبحت هذه المبررات اداة للضغط على الحكومات من اجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية لصالحها، وتحولت من ادوات واليات للتعاون واشاعة مفاهيم السلام الى ادوات للضغط والاكراه.

لقد اصبحت مفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان وكيفية تطبيقها امراً داخلياً بل شأناً دولياً واصبحت المنظمات الدولية تضفي الغطاء الشرعي الكافي لتبرير اي تدخل عسكري واعطاءه الصفة القانونية والشرعية ([٢٢]) . ويمكن ان تحدد ثلاث اشكال او نماذج من التدخلات في الشؤون الداخلية لجأت اليها الدول الغربية لتبرير عدوانها واضفاء الصفة الشرعية عليه:-

اولاً:- ظهر توجه لدى الامم المتحدة مدعوم من الولايات المتحدة الامريكية للتدخل في امور كانت تعتبر في السابق من صميم الاختصاص الداخلي للدول، سواء كان ذلك لاستعادة الديمقراطية وفقاً للمنظور الغربي في دولة ما او لاشراف على تحول ديمقراطي، او كان ذلك لحسم صراعات داخلية وتحقيق مصالحة وطنية داخل الدولة او لحل نزاعات ذات ابعاد اقليمية ودولية في آن واحدة وفيه ترتدي القوات العاملة تحت امرة المنظمة الدولية القبعات وتستخدم المصفحات البيضاء.

ثانياً:- تدخل الولايات المتحدة الامريكية المدعوم بشرعية الامم المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت غطاء حماية حقوق الانسان وارساء الديمقراطية او ان الوضع الانساني في هذه الدولة يهدد السلم والامن الدوليين (ويتم ذلك بقوات ترتدي قبعات حرب ومصفحات مخصصة للقتال).

ثالثاً:- تدخل الولايات المتحدة ضمن حلف شمال الاطلسي بقرار من الولايات المتحدة الامريكية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة حماية حقوق الانسان. فحسب هذا المفهوم الستراتيجي الجديد لحلف شمال الاطلسي يتم التدخل حسب تقدير دول الحلف، اي انه لكل دولة من دول الحلف الحق في تقدير الاوضاع التي تراها تستوجب من الناحية الانسانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى دون الحاجة الى ان يستند هذا التدخل الى موافقة الامم المتحدة وخاصة مجلس الامن الدولي. وتكمن خطورة ذلك ان جعل حقوق الانسان وحماية الاقليات مسوغاً للتدخل الدولي هو في استخدامه منفذ للساس بالسيادة الوطنية ، الالية

([٢٠]) أنظر : ليلى نقولا الرحباني، التدخل الدولي : مفهوم في طور التبديل، ط1 ، لبنان :منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١١ ، ص ١٨.

([٢١]) أنظر:د /ياسر الحويش، مبدأ عدم التدخل وإتفاقية تحرير التجارة العالمية،ط1 ، لبنان :منشورات الحلبي الحقوقية، 2005 ، تهميش 1 , ص ص ٢١٢ - ٢١٣ .

([٢٢]) ذريعة (التدخل الانساني) في العلاقات الدولية ، الجزيرة نت ، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) http://www.aljazeera.net/home/print/7dcab3c3-3422-4c8b-b091

المستخدمة هو القيام بالتشهير ونشر معلومات مركزة عن اوضاع حقوق الانسان لفئات سكانية معنية في دول ما وحشد الراي العام حول هذه القضية ([٢٣]). مما تقدم نرى ان الدول الغربية ومنها الولايات المتحدة تحاول خلق المبررات واتخاذ الامم المتحدة واجهة لتحرير مخططاتها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

المطلب الثالث: موقف القانون الدولي من التدخل الخارجي

قبل ان نتطرق الى موقف القانون الدولي من التدخل في الشؤون الداخلية للدول ان نضع تعريف للقانون الدولي. حيث يعرف القانون الدولي بانه " مجموعة من القواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين اشخاص القانون الدولي وتحدد اختصاصات والتزامات كل منها " حيث ينصرف هذا التعريف الى كل من المنظمات الدولية والافراد" ([24])".

اولاً:- مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها

بما ان القانون الدولي ينظم العلاقات بين اشخاصه فانه اتخذ من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في العديد من القرارات التي اصدرتها الجمعية العامة العامة للامم النتحدة وبموافقة الاغلبية العظمى لدول العالم ويتضمن هذا المبدأ :-

١. حق الشعوب في اختيار شكل الحكم الذي تراه ملائماً لها .
٢. حق الشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي بان تتحرر وتحكم نفسها بنفسها .
٣. ان الحاق وضم اي جزء من دولة باقليم اخرى لا يجوز ان يتم الا باستفتاء شعوبها .
٤. حق تقرير المصير مبدأ ضروري من أجل إحقاق الحق السياسي للشعوب، وإنكاره يعني حرمانها من ممارسة سيادتها واستقلالها ، وفرض أوضاع عليها مرفوضة دوليا.
٥. يصعب تطبيق حق تقرير المصير على شعب لا يعيش على أرضه.
٦. لا يعتبر حق تقرير المصير مبدأ سياسيا فحسب بل يعتبر من أهم مبادئ القانون الدولي و من أهم مبادئ حقوق الإنسان
٧. حق تقرير المصير الذي يعترف به فقهاء القانون الدولي، هو الحق في ممارسة الديمقراطية بجميع أشكالها وهو حق قانوني دولي ([٢٤]). وقد تايد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في العديد من القرارات التي تخذتها الجمعية العامة للامم المتحدة وخاصة القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بشان تصفية الاستعمار وكذلك بخصوص سيادة الدول على مصادرها الطبيعية وضرورة الاسراع في منح الاستقلال للشعوب والبلاد المستقرة.

ثانياً:- مبدأ حظر استخدام القوة او التهديد بها

نصت الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة على هذا المبدأ بقولها " يمتنع اعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استخدامها ضد سلامة الاراضي او الاستقلال السياسي لاية دولة او كل وجه اخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة "([٢٥]). ومن الملاحظ ان النص اعلاه جاء على نحو من السعة والشمول بحيث يغطي كل اشكال استخدام القوة ولم يحدد اذا ما كانت هذه القوة قوات مسلحة او اي شكل من الاشكال الانتقامية لكي لا يتم الالتفاف على هذا النص في حالة تحديده نوع القوة المستخدمة.

ثالثاً:- عدم تدخل الامم المتحدة في الشؤون التي تتعلق بصميم السلطان الداخلي للدول

من الطبيعي ان ميثاق الامم المتحدة جاء بصلاحيات واختصاصات واسعة بحيث شملت تنظيم مختلف جوانب العلاقات الدولية، غير ان طبيعة الامم المتحدة القانونية بوصفها منظمة للتعاون الاختياري المشترك وانها ليست حكومة عالية جعل من اختصاصاتها مقيدة بتنظيم الشؤون الدولية ودون التدخل في حكم المسائل الداخلية للدول. غير ان المشكلة التي تثار هنا هو تحديد الجهة المختصة بالفصل فيما قد يثور بين احد اجهزة المنظمة والدولة المعنية من خلاف حول مدى دخول المسألة موضوع البحث في صميم الاختصاص الداخلي لهذه الدولة او انه من اختصاص المنظمة. والجواب على ذلك بان المنظمة جرت على منح نفسها الحق في الفصل في مثل هذه المواضيع ([٢٦]).

رابعاً:- تسوية المنازعات سلمياً

وهذا ما تم التطرق اليه في الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة بمواده السته ابتداءاً بكيفية عرض موضوع النزاع وانتهاء بالاجراءات التي يمكن لمجلس الامن اتخاذها بشأنه. واول ما يفعله مجلس الامن هو ان يتاكد بادئ ذي بدء من ان النزاع

([٢٣]) فيصل محمد الحمد .الشرعية السياسية في حقبة الثورة العربية : ازمات وحلول ، مصدر سبق ذكره .
([٢٤]) عبد الناصر قاسم، حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية ، جامعة القدس المفتوحة، غزة – فلسطين ،٢٠٠٨، ص١٠ .
([٢٥]) خليل اسماعيل الحديثي ,الوسيط في التنظيم الدولي , مكتبة السنهوري , بغداد ،جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ١٦٠ .

([٢٦]) زيد عطا العرجا ،التنظيم الدولي :دور الامم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية مابعد الحرب الباردة وحتى عام ٢٠١٢، الاردن: دار امواج للنشر والتوزيع،٢٠١٢،ص٩٦ .

المعروض امامه ذا صفة دولية او انه شأناً داخلياً يخص سلطة الدولة ذاتها والا امتنع عن النظر فيه، اذ ليس في ميثاق الامم المتحدة ما يسوغ ان تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ([٢٧]) .

المطلب الرابع: مصادر تاثير التدخل الدولي والاقليمي

ان ابسط قراءة معاصرة في المصادر او العوامل الخارجية تدلنا وبلا ادنى شك الى ان هذا المصدر هو امريكي بالدرجة الاولى واوروربي بالدرجة الثانية. وهذا لا يعني خلو المنطقة من التاثير الاقليمي لدول الجوار سواء اكان هذا التأثير من تركيا وايران او من اسرائيل ([٢٨]).

١. المشروع الامريكي في التأثير

بعد انتهاء الحرب الباردة باشرالغرب بقيادة الولايات المتحدة الامريكية باستثمار انهيار الاتحاد السوفياتي ومحاولة تكريس وتعميم وفرض قواعد النموذج الغربي على مستوى العالم باجمعه، استند المشروع على دعامتين اساسيتين هما الراسمالية متمثلة بأقتصاد السوق الحر والليبرالية المتمثلة بوصفة الديمقراطية الغربية. لقد حددت الولايات المتحدة الامريكية بكل وضوح المسارات التي يجب على العالم ان يتبعها بعد الحرب الباردة، ويمكن الاشارة بهذا الصدد الى الخطاب السنوي للرئيس لامريكي "جورج بوش" الذي القاه عن حالة الاتحاد في كانون الثاني ١٩٩٠ في مبنى الكونغرس الامريكي حيث قال "ان الولايات المتحدة تقف على ابواب القرن الحادي والعشرين، ولا بد ان يكون هذا القرن الجديد امريكيا بقدر ما كان القرن الذي سبقه قرناً امريكياً" ([٢٩]).

وهذا ماتم تطبيقه من خلال استخدام كل الوسائل السياسية والاقتصادية ابتداءاً من القوة العسكرية المباشرة كما حصل في الصومال وليبيا والعراق، الى جانب توظيف منظمات الامم المتحدة كغطاء لاضفاء الشرعية، كما حصل في مصر من خلال تقديم المعونات والمساعدات الانسانية وربطها بشروط اقتصاد السوق، وكذلك تصميم وصفات جاهزة للانظمة السياسية يعدها صندوق النقد الدولي والبنك.الدولي ومنظمة التجارة العالمية لربط القروض المالية بمدى التناسق والانسجام مع قواعد القانون الدولي الجديد الذي بشر به القادة والمنظرون الغربيون بعد الحرب الباردة شرطاً للقبول بالدول في عضوية المجتمع الدولي.

وتكمن الخطورة في هذا الاتجاه والتحول ليس في رسم ملامحه من قبل الولايات المتحدة الامريكية او تبنية من الدول الغربية، بل في تبني المنظمة الدولية ومؤسساتها لهذا الاتجاه وتغليفه بالشرعية والقوانين الدولية مما يعد تحولاً كبيراً في مفاهيم سادت المرحلة السابقة للعلاقات الدولية قبل الحرب الباردة تخص تحولاً في مفاهيم السيادة والتداخل في الشؤون الداخلية والوحدة الوطنية([٣٠]).

والجدير بالذكر ان الولايات المتحدة الامريكية قد نجحت في اعقاب احداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ باصدار قرارات عن مجلس الامن بشأن مكافحة الارهاب، وبخاصة القرار رقم (١٣٧٣) الذي يفرض على دول العالم اتخاذ العديد من الاجراءات بشان مكافحة الارهاب في الوقت الذي لا يتضمن فيه اي تحديد لمعنى الارهاب، وهذا القرار وغيره يوفر للولايات المتحدة الامريكية سنداً من الشرعية الدولية لغرض تحقيق مطالبها وتصعيد الضغوط على العديد من الدول العربية بدعوى دعم الارهاب او ايواء منظمات ارهابية او السعي لامتلاك اسلحة الدمار الشامل، ومن الامثلة على ذلك قيام الولايات المتحدة بتصعيد حملاتها العسكرية ضد العراق وليبيا وسوريا واسقاط انظمتها السياسية باستثناء سوريا تحت ذريعة مكافحة الارهاب في العالم العربي ([٣١]) .

كانت الولايات المتحدة الامريكية تعتمد للحفاظ على مصالحها الكبرى في الشرق الاوسط على استراتيجية تقليدية لم تتغير منذ الحرب العالمية الثانية كثيراً بالرغم من التعديلات العميقة التي طرأت عليها بسبب ما اصابها من نكسات، وكان هدف هذه الاستراتيجية الرئيس هو الحفاظ على الوضع القائم بما يعنيه ذلك من الحيلولة ما امكن دون تغييرات ذات مغزى داخل كل قطر عربي وعلى المستوى الاقليمي، وكان ذلك يعني الحيلولة دون حدوث تغيير سياسي داخل البلدان العربية ومنطقة الشرق اوسطية، ومن ثم تبني موقف او مبدأ الدعم الكامل وغير المشروط لجميع النظم العربية القائمة مهما كانت طبيعتها واساليب

([٢٧]) محمد حسن السلامي ، العراق بين الفصل السادس والسابع من ميثاق الامم المتحدة ،الحوار المتمدن، دراسات وابحاث قانونية،٢٠١٣، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=363865

([٢٨]) عبد السلام ابراهيم بغدادي، النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والاصلاح السياسي ، دار الكتب العلمية للطباعة والتوزيع، الطبعة الاولى ، ٢٠١١، ص ٧١ .

([٢٩]) بهاء الدين الخاتاني ، الفوضى الخلاقة ، دار الحجة البيضاء ، الطبعة الاولى، ٢٠١٢ ، ص١٤٦ .

([٣٠]) عبد القادر محمد فهمي ، المدخل الى دراسة الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ،٢٠٠٤، ص٢٢

([31]) "حسنين توفيق ابراهيم ، النظم السياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دراستها ، مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٥ ، ص١١٥ ".

الحكم التي تتبعها واساليب معاملتها لمواطنيها طالما لم تتعرض مصالح الولايات المتحدة الامريكية لاي خطر او خشية ان يؤدي الضغط المباشر عليها الى وقوعها في حضن الاتحاد السوفياتي بحثا عن الدعم الخارجي الذي تطمئن اليه، بل ان الغرب بقيادة الولايات المتحدة الامريكية قد نجح الى حد بعيد في استثمار واجهات عربية واسلامية كبيرة في المنطقة لخدمة متطلبات صراعه مع خصمة السوفيتي اللدود([٣١]) .

يبقى المشروع الامريكي هو الاقوى للتاثير، والحقيقة ان المشروع الامريكي طرح قبل احداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١، لكنه لم يتخذ ابعاده الكاملة والجادة الا بعد تلك الاحداث التي تعتبر مفصلاً حيوياً في اعادة رسم ملامح السياسة الخارجية الامريكية تحت يافطة جديدة هي واجهة فرض التغيير على الغير ولا سيما النظم العربية او الاسلامية تحت شعار محاربة الارهاب ومواجهة الكراهية ظناً من واشنطن في عهد بوش الابن (٢٠٠١-٢٠٠٩) ان الكراهية للولايات المتحدة والارهاب الموجهان ضدهما انما ينطلقان من وجود عقائد دينية متطرفة وناتجة عن الغيرة من نجاحات الولايات المتحدة الامريكية السياسي وتقدمها العلمي وازدهارها الاقتصادي، في حين تتناسى الولايات المتحدة ان سبب هذه الكراهية انما يعود لطبيعة نهجها السياسي المتطرف والتعاطف مع اسرائيل على حساب المصالح العربية والحق الشرعي العربي في فلسطين ولعل ابرز مثال على هذا التدخل الامريكي هو المشروع الذي قدمته الولايات المتحدة الامريكية الى قمة الثماني الكبار والذي عقد في الولاية الامريكية "سي ايلانوت"، وتضمن نص المشروع ديباجة مكتنزة بالارقام والتي تظهر حالة التخلف المخيم على الوطن العربي وهي ارقام تستند الى تقريري التنمية البشرية الصادران عن الامم المتخذة لعامي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ وباقلام كتاب عرب وذلك لتبرير مشروعها وتسويغ تدخلها في الشأن الداخلي العربي ([٣٢]) .

ولا يقتصر هذا التدخل في الشان السياسي وامور السلطة والنظام السياسي، وانما في كل ما يتعلق بتفاصيل الحياة المدنية والاقتصادية والتنوع الاجتماعي وشؤون المرأة ووضعها داخل المجتمع والتعليم وبكل ما يتعلق بالحياة وتصاريفها في عالمنا العربي .

٢. **المشروع الاسرائيلي في التأثير**

جاء مشروع اسرائيل تجاه المنطقة العربية الذي افصح عنه رئيس الوزراء الاسرائيلي (شمعون بيريس) في كتابة (الشرق الاوسط الجديد) الذي صدر في عقد التسعينات وتضمن برنامجاً للتطبيع الكامل مع العرب تحت ادارة اسرائيلية واشراف امريكي وجاءت رؤيته على النحو الاتي

"ان المعادلة التي سوف تحكم الشرق اوسط الجديد سوف تكون عناصرها كما يلي (النفط السعودي، الايدي العاملة المصرية، المياه التركية، والعقول الاسرائيلية)" ([٣٤]) .

وما يمكن ملاحظته ان بيريس ركز في خطابه الذي القاه في المؤتمر السنوي لحزب العمل في ايلول ١٩٩١ وتحدث عن التكامل بين ثلاثة عناصر متوفرة في الشرق الاوسط وهي وفرة موارد المياه التركية، سعة السوق الاستهلاكية المصرية، وممولة بالنفط الخليجي وكلها مستمرة لخدمة اسرائيل ومصالحها، من دون ان تخسر اسرائيل شيئاً، عندها يتحقق لاسرائيل ما تريد ويجعلها جزءاً من المشروع الاقتصادي الشرق اوسطي الجديد، فيتعزز عندئذ امنها ويتحقق رخاؤها، وقد بدأت بعض تفاصيل هذا المشروع تظهر للافق عندما اطلق الرئيس الامريكي (جورج بوش) في خطابه امام الامم المتحدة في ٢١/ايلول ٢٠٠٤ تعبير الشرق الاوسط الكبير ([٣٥]). وسواء اكانت الفكرة هي الشرق الاوسط الجديد كما جاءت على لسان رئيس الوزراء الاسرائيلي (شمعون بيريس) او الشرق الاوسط الكبير كما وردت في خطاب الرئيس الامريكي (جورج بوش) فان الحصيلة النهائية وفقاً لرؤيتهم هي هزيمة الحضارة العربية الاسلامية وجعلها تابعة للغرب بشكل لا يسمح بقيامها مرة اخرى، تماماً كما حصل في اعتقادهم للاتحاد السوفياتي وهزيمة الايديولوجية

٣. **المشروع الايراني - التركي في التأثير**

تُعتبر كلٌ من تركيا وإيران دولتان إقليميتان حظيتا على مدار تاريخهما الحديث بأدوار محورية في صياغة النظام الأمني والسياسي لمنطقة الشرق الأوسط. وتتبنى كل من تركيا وإيران خطاباً سياسياً خاصاً متمايزاً تسعى من خلاله لتعزيز مساحة نفوذها الإقليمية. فعلى الصعيد الأيديولوجي، تتبنى تركيا نموذج ديمقراطي غربي تسعى للتبشير به في المنطقة العربية، وتتبنى إيران نموذج ثيوقراطي تحاول تصديره إلى جيرانها من دول الخليج ولبنان وسوريا واليمن، وتتنافس كلتا الدولتين في تغليب عقيدتها السياسية الخاصة لصياغة هوية ([٣٦]).

([٣١]) "سرمد العبيدي ، ماذا يجري في المنطقة العربية : قراءة في سيناريو التغيير ، حلقة نقاشية بعنوان مؤشرات التغيير السياسي في الوطن العربي ، الملف السياسي ، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية ، العدد ٥٨ ، ٢٠١١ ، ص٣".

([٣٢])"عبد السلام ابراهيم بغدادي , مصدر سبق ذكره ، ص"٧٢.

([٣٤])"رواء زكي يونس الطويل ، مخاطر الامن المائي العربي وخيارات التنمية المانيـــــة للقرن الحادي والعشرين ، الاردن : دار زهران للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٠ ، ص٧٨ ".

([٣٥]) ميشيل شحاد ، الشرق الاوسط الكبير : هزيمة للحضارة العربية الاسلامية الجزيرة ، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)w.w.w.aljazecra.net

([٣٦]) نبيل عودة ، الصراع من أجل النفوذ تركيا وإيران في الشرق الأوسط ، سوريا : المجموعة الإعلامية المستقلة (IMG)، ٢٠١٧

سعي تركيا للعب دور الوسيط اللائق لحل الخلافات العربية إيماناً منها بأنها قد تمتد إلى خارج حدود الدولة سواء مما قد يهدد الأمن أو الاستقرار، وقد يتسبب ذلك في وجود تدخلات من قوى دولية وتقوم بذلك بوسائط سياسية، كالضغط على الحكومات أو باستقطاب قوى المعارضة ودعوتها للحوار أو استضافة مؤتمراتهم كما حد ث مع المعارضة السورية، واقتراح مبادرات للتوصل لحلول توافقية لتحقيق الاستقرار والأمن مع توافر الحرية، ويتضح ذلك على سبيل المثال في خريطة الطريق التي أعرب عنها أردوغان في أبريل ٢٠١١ للتوصل إلى حل بالنسبة للقضية الليبية عبر محاور ثلاثة تتلخص في (وقف إطلاق النار، السعي إلى وصول المساعدات الإنسانية للجميع، إطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي تشمل جميع القوى السياسية) (٣٧) .

اما بالنسبة لايران فانها عملت على تحقيق مشروعها في منطقة الشرق الأوسط، الذي ظهر في أعقاب المبادرات الأمريكية في المنطقة في ٢٠٠٣ كمشروع الشرق الأوسط الكبير والشرق الأوسط الموسع، الذي عاد في الظهور مرة أخرى بعد ثورات الربيع العربي لما أنتجته من سقوط بعض الحكام العرب وما ترتب عليه من تواجد أنظمة حكم جديدة، مما جعل إيران تعيد الحديث عن أن المنطقة تشهد بزوغ شرق أوسط جديد، الذي عرفته بالشرق الأوسط الإسلامي، وهو يعتمد على ركيزتين أساسيتين وهما: ركيزة أيديولوجية تتمثل في اعتقاد النظام الإيراني بضرورة قيام الحكومة العالمية الإسلامية، وركيزة إستراتيجية بعمل حزام أمني يكون أداة ردع لمحاولات الاختراق للداخل من جانب أعدائها أو محاصرتها باستخدام دول المنطقة(٣٨).

فالنفوذ الإيرانى فى المنطقة العربية بات واضحا بصوره كبيره، حيث سعت إيران للعب دور إقليمى من خلال التدخل في الشؤون الداخلية للعديد من دول الخليج وسوريا واليمن ولبنان بطرق مباشرة وغير مباشرة وبوسائل مختلفة، ففى حالة سوريا تتدخل ايران بصورة مباشرة وواضحة لدعم نظام الرئيس (بشار الأسد)، وفي حالة اليمن فإن التدخل الايرانى فيها يأخذ شكل ضمنى غير واضح وغير معلن فهو يتمثل فقط فى دعم جماعة الحوثيين. ان سياسات التدخل التي اتبعتها ايران في الشؤون الداخلية للدول العربية تهدف إلى تقوية وضعها على طاولة المفاوضات حول ملفها النووي واستخدامها كورقة ضغط تسعى من خلالها على تحقيق اهدافها العقائدية وتهديد إسرائيل، والاستراتيجية المتمثلة في امتلاكها قوة نووية رادعة أمام تكتل عربي محتمل

الخاتمة

سعت هذه الدراسة الى تحديد مفهوم الشرعية والاسس التي تقوم عليها واثر العامل الخارجي في بناء الشرعية والوقوف على اسباب ازمة الشرعية لنظم الحكم في البلدان العربية وتوصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:-

١- ان مصطلح الشرعية يعني قبول الحكام من قبل المجموعة وبموجب معايير وقيم تستمد جذورها من الحالة التأسيسية للعلاقات الاجتماعية. والشرعية هي قيمة سياسية بذاتها ثقافية بجوهرها كما انها مفهوم غير موضوعي لانه يولد احساس وقناعات لدى المواطنين بان السلطة السياسية تمارس من قبل اشخاص اكفاء بما يخدم المصلحة العامة. انها قدره النظام السياسي على تكريس القناعة لدى غالبية المحكومين بان المؤسسات السياسية القائمة هي الاكثر ملائمة للمجتمع وافضل من اية مؤسسة اخرى يمكن اقامتها مما يمنحها من حيث النتيجة الحق في طلب الطاعة والخضوع.

٢- ان الشرعية ليست مفهوماً حدياً بل عملية صيرورة تطورية متدرجة يمكن ان توجد بدرجات متفاوتة قابلة للنمو او الاضمحلال. فبعض النخب الحاكمة تستولي على السلطة دون اي سند من مصادر الشرعية ولكنها بمرور الوقت تكتسب شرعيتها وقبول المواطنين لها. كما ان بعض النظم السياسية العربية قد تكون مستندة الى شرعية واضحة ولكنها تفتقد الشرعية لاسباب عديدة.

٣- اتخذ التدخل الخارجي سواء اكان اقليمياً او دولياً صوراً واشكالاً متعددة مثل ضغوط خارجية، اعمال عسكرية، تضليل اعلامي، دعم مالي، حصار اقتصادي. وهنا تجدر الاشارة الى الدور الحاسم للمال السياسي والاعلام في التأثير على النظم السياسية ذات البنيان الهش، وابرز هذه التاثيرات الخارجية هو التاثير الامريكي بالدرجة الأولى والاسرائيلي ثانياً اضافة الى التاثير الاقليمي لدول الجوار متمثلاً بتركيا وايران.

٤- أن الدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية تحاول استخدام آلية حقوق الإنسان وحماية الأقليات تحت واجهة التدخل الإنساني من حيث كونها آلية لسحب خيوط النسيج الوطني لكل دولة لا تنتهج طريقها ومشروعها، وذلك تكاملا وانسجاما مع الآليات الأخرى السياسية والاقتصادية والعسكرية واتخاذ الأمم المتحدة وأجهزتها الفرعية من أجل إيجاد التبريرات المقنعة والمقننة داخليا وخارجيا لتمرير حق التدخل الإنساني.

٥- بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وبروز نظام القطبية الواحدة حيث كان للتاثير السلبي للولايات المتحدة الامريكية على مسار الديمقراطية وبهذا يقول احد الكتاب " فحيثما كان تاثير الولايات المتحدة اقل كان التقدم على صعيد الديمقراطية اكبر".

---

(٣٧) علي جلال معوض، الارتبـاك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، دورية السياسة الدولية، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=643498

(٣٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد السعيد عبد المؤمن، هل تورطت إيران في الأزمة اللبنانية؟ مختارات إيرانية، العدد ٧٣، أغسطس ٢٠٠٢،ص٤ .

المصادر

[1] -احسان حميد المفرجي، كطران زغير نعمة، رعد ناجي الجدة، النظرية في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق،بغداد : دار الحكمة،١٩٩٠، ص٥٢ ".

[2] -احمد موسى بدوي، الطبقة الوسطى في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية العدد ٤١٢ ،٢٠١٣ ، ص٧".

[3] -"أحمد ناصوري، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد ٢٤ -العدد الثاني،٢٠٠٨، ص ص٣٧٦-٣٧٧".

[4] -"بهاء الدين الخاتان، الفوضى الخلاقة، دار الحجة البيضاء، الطبعة الاولى، ٢٠١٢ ، ص١٤٦ ".

[5] -"ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الاردن: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع،٢٠٠٤ ،ص ١٧٨"

[6] -"ثناء فؤاد عبد الله، أليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧ ،ص ٨٢".

[7] -"جوزيف س.ناي، الإبن، المنازعات الدولية، ترجمة أحمد أمين الجمل، القاهرة :الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٧ ، ص١".

[8] -"حسنين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دراستها مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٥ ، ص١١٥ ".

[9] -"خليل اسماعيل الحديثي ,الوسيط في التنظيم الدولي , مكتبة السنهوري , بغداد ،جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص١٦٠ ".

[10] -"خميس حزام والي . اشكالية الشرعية للانظمة السياسية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة اطروحات الدكتوراه، الطبعة الاولى،٢٠٠٣ ".

[11] -"دينا محسن محمود عبده ,لاتجاهات العامة للمصالح الإقليمية لإيران فى المنطقة العربية دراسة مقارنة:سوريا واليمن"٢٠١١-٢٠١٦" ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجيةوالسياسية والاقتصادية،٢٠١٧، ص"٩.

[12] -"ذريعة (التدخل الانساني) في العلاقات الدولية ، الجزيرة نت ، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) http://www.aljazeera.net/home/print/7dcab3c3-3422-4c8b-b091 "

[13] -"رواء زكي يونس الطويل ، مخاطر الامن المائي العربي وخيارات التنمية المانيـــــة للقرن الحادي والعشرين ، الاردن : دار زهران للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٠ ، ص٧٨ ".

[14] -""زيد عطا العرجا ،التنظيم الدولي :دور الامم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية مابعد الحرب الباردة وحتى عام ٢٠١٢، الاردن: دار امواج للنشر والتوزيع،٢٠١٢،ص"٩٦".

[15] -"سرمد العبيدي ، ماذا يجري في المنطقة العربية : قراءة في سيناريو التغيير ، حلقة نقاشية بعنوان مؤشرات التغيير السياسي في الوطن العربي ، الملف السياسي ، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية ، العدد ٥٨ ، ٢٠١١ ، ص٣".

[16] -""سعد الدين ابراهيم وآخرون ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧ ، ص ٤١٨".

[17] -"سعيد بو الشعير ، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة : النظرية العامة للدولة والدستور ،الجزء الأول ،الطبعة الخامسة ،٢٠٠٥ ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،ص ٨٥-٨٧ ".

[18] -"السيد أبو عيطة ، الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق ، الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية,٢٠١٣ ,ص ٤٥".

[19] -"عادل عامر،الانظمة الحاكمة وبناء الشرعية ،صحيفة المثقف،مؤسسة المثقف العربي ، العدد٤١٤٥، ٢٠١٨، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) "http://www.almothaqaf.com/index.php?option=com_content&view

[20] -"عاطف علي علي الصالحي، مشروعية التدخل الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، الطبعة الاولى ,القاهرة : دار النهضة العربية، ٢٠١١ ، ص١٣. "

[21] -"عبد الله العروي ، مفهوم الدولة ، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٨١ ،ص ص ١٤٦-١٤٧".

[22] -"عبد السلام ابراهيم بغدادي، النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والاصلاح السياسي ، دار الكتب العلمية للطباعة والتوزيع، الطبعة الاولى ، ٢٠١١، ص ص ٧١- ٧٢ ".

[23] -"عبد القادر محمد فهمي ، المدخل الى دراسة الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ،٢٠٠٤، ص٢٢ ".

[24] -"عبد الناصر قاسم، حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية ، جامعة القدس المفتوحة، غزة – فلسطين ،٢٠٠٨، ص١٠".

[25] - "عصام العطية ,القانون الدولي العام , مكتبة السوري، بغداد ، طبعة جديدة ،٢٠٠٨ ، ص١٧ ".

[26] - "علي جلال معوض، الارتبـــاك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، دورية السياسة الدولية، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=643498 "

[28] -"علي هادي حميدي الشكراوي، الشعب صاحب السيادة نظرية سيادة الشعب،جامعة بابل،كلية القانون،٢٠١١، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) .http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture. "

[29] -"غسان سلامة ، نحو عقد اجتماعي عربي جديد : بحث في الشرعية الدستورية ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى ،١٩٨٧، ص١٤".

[30] -"فيصل محمد الحمد ، الشرعية السياسية في حقبة الثورة العربية : ازمات وحلول . نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)www.ommanparty.com ".

[31] -"ليلى نقولا الرحباني، التدخل الدولي : مفهوم في طور التبديل، ط1 ، لبنان :منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١١ ، ص ١٨".

[32] -"محمد السعيد عبد المؤمن، هل تورطت إيران في الأزمة اللبنانية؟ مختارات إيرانية، العدد ٧٣، أغسطس ٢٠٠٢،ص٤".

[33] -"محمد حسن السلامي ، العراق بين الفصل السادس والسابع من ميثاق الامم المتحدة ،الحوار المتمدن، دراسات وابحاث قانونية،٢٠١٣، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) .http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=363865 "

[34] -"محمد زاهي بشير المغيربي، الديموقراطية والإصلاح السياسي : مراجعة عامة للأدبيات ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ندوة الديموقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، ٢٠٠٥/١٠/٩،نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)www.arabenewal.com ".

[35] -"ميشيل شحاد ، الشرق الاوسط الكبير : هزيمة للحضارة العربية الاسلامية الجزيرة ، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)w.w.w.aljazecra.net " .

[36] -"نبيل عودة ، الصراع من أجل النفوذ تركيا وإيران في الشرق الأوسط ، سوريا : المجموعة الإعلامية المستقلة (IMG) ،٢٠١٧".

[37] -"ياسر الحويش، مبدأ عدم التدخل وإتفاقية تحرير التجارة العالمية،ط1 ، لبنان :منشورات الحلبي الحقوقية، 2005 ، تهميش 1 , ص ص ٢١٢ -٢١٣".